قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

ننتظر سوريا بشغف

حديث السفير السوريّ السابق في بغداد أول من أمس عن تفاصيل دعم بشار الأسد للقاعدة، لم يأت بمعلومات نجهلها لكنّ الجهد الإعلاميّ الرسميّ ذا الصبغة الطائفية عندنا، كاد ينسينا أن القاعدة في العراق صناعة سوريّة، صحيح أن مجندي القاعدة كانوا سعوديين وليبيين وتونسيين ويمينيين، وكانت الأموال تجبى إلى القاعدة من مشايخ الزفت الأسود في جزيرة العرب، لكن الهيكل التنظيمي لقاعدة بلاد الرافدين صنع مخابرات الأسد الابن، تحدّث بذلك من قبلُ معارضون سوريون ولم نكن نصغي إليهم، اليوم يجب أن نرهف السمع جيداً لأنّ كثيرين أرادوا إنساءنا أن سوريا الأسد مسؤولة عن قتل عشرات الآلاف من العراقيين، الحكومة تحديداً تريد أن تنسينا تصريحات رئيس الوزراء نفسه الذي كاد أن يشكو الأسد لمجلس الأمن قبل أن تشتعل ثورة شعبية في سوريا وتخاف إيران على مستقبل الطائفة فيخاف جماعتنا بالتبعية، فإذا خاف الكبير خاف الصغار بالضرورة.

قال السفير المنشقّ أول من أمس "إني شخصياً ألوم رئيس الحكومة العراقية على موقفه الذي يناقض الحقيقة، فهو يعلم جيداً ما فعله بشار الأسد به وبكل العراقيين والشيعة منهم بوجه خاص" وأضاف إن "الأسد قتل الآلاف من العراقيين عندما فتح الباب لتنظيم القاعدة للقيام بعملياته داخل العراق".

اللوثة الطائفية التي حتمت على إيران. وهي المدافعة أبداً عن الثورات ولها جهاز مخابراتي متين لإثارة الاضطرابات في المنطقة. أن تقف ضد الشعب السوريّ في ثورته المجيدة، هي ذات اللوثة التي جعلت رئيس وزرائنا يبلع تصريحات سابقة له أو ينساها كرمى لعيون جارتنا الكبرى التي يجمعنا وإياها الاشتراك بطائفة واحدة والخوف مما سيحدث للطائفة بعد اقتلاع آل الأسد من حكم سوريا.

بشار سيسقط لا محالة، ومن منافع سقوطه أن معلومات تفصيلية عن قتله للعراقيين بشيعتهم وسنتهم ستكشف عما قريب، ولا أدري هل علينا انتظار ثورة في إيران ستكشف بإذن الله عن جوانب من إيرانية القاعدة مثلاً، أو ربما ثورة أخرى قريبة في نجد والحجاز لنعرف أن طائفيين آخرين في الجهة المضادة كانوا جنوداً مجندين لقتل العراقيين نيابة عن شيوخ همج ممسوسين بطائفية لا شفاء منها.

كان لا فتاً أن السفير السوريّ المنشقّ أنهى حديثه أمس بقوله "إن الثورة السورية ستنتصر رغم أنف إيران وكل الدول الأخرى التي تدعم الطاغية"، وبانتصار الثورة السورية الظافرة سنعرف حجم النذالة والحيوانية والتوحش التي يمكن أن تتخفى وراء الحرص على طائفة ما والذبّ عنها حتى لو تطلب الأمر قتل عشرات الآلاف من الأبرياء.

ننتظر انتصار السوريين الشجعان، وننتظر منهم بشغف أن يتخلصوا أيضاً من مجانينهم الطائفيين المندسين في الثورة لئلا تتحول ثورتهم إلى نظام طائفيّ بشع كنظام الأسد أو نظامنا أو نظام جيراننا الكبار الذين نخضع لهم مرغمين.

هل حزب الدعوة جاد في ما يبشّر به؟

يعيش المجتمع العراقي منذ ثلاث سنوات أوضاعاً استثنائية تميزت بنشوب صراعات حادة بين الأطراف السياسية الحاكمة تكاد تتحول إلى نزاعات دموية. وكان نوري المالكي أبرز أبطال هذا الصراع في تشبثه بالسلطة واستعداده للاستقتال في سبيلها وممارسته شتى أنواع الإجراءات غير الدستورية والمنافية للحريات العامة والحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان في محاولة منه لتأكيد بعض الأقوال والطروحات التي لا نجدها إلا في خطب المستبدين في الأرض والتي أثارت بصواب ومسؤولية الكثير من البشر حين قال مثلاً "أخذناها بعد ما ننطيها"، و"اشيلهم"

كاظم حبيب

الى متى تستمر استثنائية الوضع العراقي ؟

وليست بعيدة عنا تلك الإجراءات والإساءات التي لحقت بالقوى الديمقراطية العراقية قبل وأثناء وبعد بدء الاحتجاجات ضد السياسات غير العقلانية للحكومة العراقية التي أدارت ظهرها لمهماتها إزاء المجتمع ومصالحه وحاجاته اليومية حين لم تسكت فحسب، بل وساهم الكثير من أعضائها والمسؤولين السياسيين في الفساد وفي الإرهاب، وهما ظاهرتان مستقرتان يعانيهما الشعب كثيراً، وحين سكت رئيس الوزراء، كما قال هو وبلسانه، عن ملفات الإرهاب والقتل لأبناء وبنات الشعب العراقي، فقد كان على القضاء العراقي محاسبته لسكوته وإخفائه تلك الملفات في خزانته. ولم يكتف بالإساءة للمحتجين واتهامهم بالبعثية وتوجيه أجهزة الأمن والشرطة ضدهم وهم في ساحة التحرير، بل أطلق جوقة وعاظ السلاطين والمرتزقة لتشتم من أيّد تلك الاحتجاجات في ساحة التحرير ببغداد وغيرها ومن اعترض واحتج على إجراءات رئيس الوزراء القهرية المتعارضة كلية مع الدستور وشرعة حقوق الإنسان. وهم ما زالوا يلهبون الكتاب والصحفيين بسياط شتائمهم المبتذلة متماثلين في ذلك مع الأجهزة القمعية الخاصة في هذا التجاوز الفظ، علماً بأن الاحتجاجات لم تكن تطالب بإسقاط حكومة نوري المالكي ولا سحب الثقة عنه ولا استجوابه، بل تصحيح مسار سياساته لصالح المجتمع والتي ربما كانت ستتحول لصالح استمراره الطبيعي في السلطة.

علينا أن نلقي نظرة فاحصة على السلوك السياسي للمالكي وسياساته قبل أن نتطرق إلى ما طرحه في لقائه مع الوفد القيادي للحزب الشيوعي العراقي. حين أدرك المالكي بأن حزبه لا يستطيع تأمين النسبة المناسبة في انتخابات العام ٢٠٠٥، بادر إلى طرح مبادرة ذكية هي "قائمة دولة القانون" واستطاع بها وليس باسم حزب الدعوة الإسلامي، أن يحقق نجاحات مهمة فاق تصورات الآخرين، خاصة وأن غالبية العظمى للشعب العراقي كانت بحاجة إلى الخلاص من المليشيات الطائفية المسلحة المنفلتة من عقالها في وسط وجنوبي العراق وبغداد التي مارست أساليب قهرية ضد الشعب وساهمت في تعقيد لوحة الحياة السياسية في البلاد إلى جانب المليشيات الطائفية المسلحة والإرهابية الأخرى.

ولكنه وفي نهاية فترة وزارته الأولى سار في طريق غير الطريق السوي الذي التزم به حتى العام ٢٠٠٨ بشأن هذه القوى مما أفقده الكثير من تأييد مساندي قائمته وساعد على خلق كتلة قوية لقوى القائمة العراقية التي حصلت على عدد كبير من النواب يفوق عدد مندوبي قائمة دولة القانون، وبالتالي لم يكن من حق المالكي تشكيل الحكومة الجديدة بل كان من حصة القائمة العراقية بغض النظر عن موقفنا السلبي من قوى كثيرة فيها. وتشكلت الحكومة الجديدة بمساومة غريبة خارج حدود العراق وفي طهران جسدت غياب التفاهم والتعاون والتفاعل بين مكوناتها. ولم يكن المالكي وحده مسؤولا عن هذه الحالة المزرية بل شاركت معه بقية القوى المشاركة في حكم البلاد، ولكنه كان السبب الأساس باعتباره رئيساً للوزراء، إذ لم يفعل شيئاً لكسب ثقة الناس به وبوزارته من خلال سياساته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. وكان عليه أن يستقيل ليفسح المجال لحكومة جديدة أو يدعو لإجراء انتخابات مبكرة. ولكن بدلا عن ذلك أجج كل القوى السياسية ضده ابتداءً من القائمة العراقية ومروراً بقائمة التحالف الكردستاني وبعض قوى قائمته، قائمة التحالف الوطني أو البيت الشيعي، الذي ابتدعه الدكتور أحمد الجلبي مما عمّق الخلافات والصراعات والاستقطاب الطائفي في المجتمع، وانتهاء بالقوى الديمقراطية التي التزمت مصالح الشعب والوطن ودعت إلى تظاهرات احتجاجية ذات مطالب شعبية عامة وسليمة لحماية الحريات الديمقراطية ومصالح المجتمع وخاصة الفئات الكادحة والمتضررة من سياسات الحكومة غير الحكيمة والمعبرة عن مصالح كافة القوى الحاكمة وجمهرة كبيرة من شيوخ الدين والأحزاب الإسلامية السياسية من القطط السمان. ليست للحكومة الراهنة إستراتيجية تنموية وليس لديها خطط تنموية عامة، كما ليس لديها سياسة اقتصادية ونهج اقتصادي واضحان، وليس في بالها سوى المزيد من استخراج وتصدير النفط الخام للحصول على المزيد من الموارد المالية لتبذيرها دون وجهة تنموية مناسبة. وباشر شخصياً التجاوز على استقلال الهيئات المستقلة رغم حماية الدستور لها. ولم يستطع إجراء تقليص البطالة والفقر اللذين ما زالا واسعين، إضافة إلى حجم البطالة المقنعة الواسعة جداً. أشرتُ في مقالات سابقة إلى أن النضال الجماهيري مهم جداً لفرض سياسات عقلانية على الحكومة أو لإزاحتها عن السلطة في حالة عدم استجابتها لمصالح فئات المجتمع وتغيير سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وكان طرح سحب الثقة ومن ثم طرح استجواب رئيس الوزراء، وكلاهما ممارسة ديمقراطية في إطار الدستور العراقي وليس خارجه، واحدة من أدوات الضغط، بغض النظر عن طبيعة بعض المشاركين في طرح هذا المشروع، إضافة إلى طرح إجراء انتخابات مبكرة.

ولكن نوري المالكي يدرك تماماً بأن بيته وبيت الأحزاب السياسية الأخرى الحاكمة من زجاج، فإذا ما تجرأ على طرح ما لديه من ملفات، فلديهم أكثر، وبالتالي كان لا بد له أن يسعى إلى التهدئة وتوزيع الأدوار مع رئيس حزبه ورئيسه السابق إبراهيم الجعفري. لهذا وجد نفسه مجبراً على طرح ثلاثة أفكار كانت قد طرحت من قوى أخرى قبل ذاك هي:

×× التهديد بطرح ملفات وتشديد الصراع، وبالتالي ينكشف للناس ما لا يراد كشفه من فضائح لا حدود لها. ×× إجراء انتخابات مبكرة، كما طالب به الكثير من القوى السياسية، مع وجود من يرفضه. ×× الادعاء برغبته في تشكيل قائمة عابرة للقوميات والطوائف، وهي محاولة جادة للالتفاف على الوضع المزري الذي يعانيه الشعب وتفاقم التدخل الخارجي في الشأن العراقي، وكذلك التراجع الشديد لسمعته السياسية في المجتمع. فهل سينقذه هذا الطرح الجديد الذي بادر أحد أعضاء وفد الحزب الشيوعي العراقي بالتهليل له قبل أن يتيقن من سلوك المالكي السياسي الفعلي بعد التجارب المرة المنصرمة خلال السنوات السبع الماضية مع المالكي ذاته؟ ألا يذكرنا هذا بتسمية قائمته بدولة القانون ثم الانقلاب على القانون والدستور؟ إلا يذكرنا هذا بما كان يقوله صدام حسين بأنه يركب كل الموجات لكي يبقى في السلطة؟ أتمنى أن لا يكون كذلك، ولكن..!!

لقد أكدت سابقاً أن هدف نضال القوى الديمقراطي لا يهدف إلى تغيير نوري المالكي كشخص، رغم تصرفاته المرفوضة، بل إن المهمة هي تغيير الحكم القائم على أسس المحاصصة الطائفية والإثنية والمناهضة لمفهوم ومبدأ المواطنة الحرة والمتساوية. إن حل الأزمة الراهنة لا يتم بتصريحات المالكي التي أطلقها في لقاء له مع وفد الحزب الشيوعي العراقي وبشر بها الرفيق مفيد الجزائري، إذ سرعان ما ينقلب عليها ما لم يجر التخلي عن النظام الطائفي. فقبل أسابيع فقط أساء المالكي للقوى الديمقراطية والعلمانية والشيوعية والحداثية وهددها عملياً، فما حدا مما بدا؟!

إن الإنسان العاقل يفترض أن لا يلدغ من جحر مرتين، وها نحن لدغنا من المالكي مرات ومرات، وأملي أن لا نساعد بلدغ الناس مرة أخرى. إن النهج الجديد الذي يريد طرحه غريب عن حزب الدعوة الإسلامية ولا يكفي تذكيرنا بتعاون قديم بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية في فترة قصيرة من نضال المعارضة العراقية، بل علينا أن نتذكر بأنه قبل فترة وجيزة ذكرنا "بكفاحهم!" لاستئصال العلمانية والحداثة والشيوعية والملحدين من البلاد... الخ.

لست من الداعين إلى إزاحة المالكي، فمن يأتي من بعده ممن يمكن أن يرشح من جانب التحالف الوطني لهذا الغرض لن يكون أفضل من المالكي، ، بل لا بد من تأكيد أهمية إجراء انتخابات مبكرة مع إجراء تغيير في قانون الانتخابات والانتهاء من إقرار قانون ديمقراطي للأحزاب.

علينا أن ننتبه لما يجري في قطاع التربية والتعليم وفي قطاع الإعلام والتثقيف بثقافة صفراء وما يجري في تعميق وتشديد الاستقطاب الطائفي فعلياً وفي الواقع الحياتي اليومي، علينا أن نفهم بشكل جيد في الوقت الحاضر وعلى المدى القادم ما يراد للعراق من جانب الكثير من قوى الإسلام السياسية بالتعاون مع دول الجوار.

كم كنت أتمنى على الرفيق مفيد الجزائري أن لا يتعجل الأمور وأن ينتظر قليلاً، فالسعي لحل الأزمة لا يتم التوصل إليه عبر لقاء وتصريح من هذا النوع. لقد مرَّ الحزب الشيوعي العراقي بتجارب غنية ومريرة في التحالفات السياسية وعليه أن ينتظر وأن ينسق سياساته مع قوى التيار الديمقراطي مجتمعة في ظرف يشير إلى إن قوى التيار الديمقراطي، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، بحاجة إلى مزيد من التدقيق والتريث والاستفادة من تجارب ودروس العقود المنصرمة وأن لا يكف عن تنشيط الحركة الاحتجاجية الشعبية على السياسات الخاطئة والسيئة الراهنة، ففي الحركة الشعبية تكمن قوة التيار الديمقراطي وقدرته على التعبئة لصالح فئات المجتمع ومطالبها العادلة والمغتصبة حالياً. أتمنى أن لا تكون لتصريحات مفيد الجزائري تأثيرها السلبي على الحركة الاحتجاجية الشعبية التي تصاعدت في الفترات الأخيرة وأن لا تمارس الفرملة ضدها!

الشيوعي العراقي.. وبعض المنفعلين!

ياسر السالم

ثمة خطاب منفعل، عالي الصوت، أحاط بلقاء قيادة الحزب الشيوعي العراقي مع رئيس الوزراء نوري المالكي الأخير، وهو ليس الأول من نوعه. حقاً، لا أستطيع أن أخفي دهشتي، إزاء موقف بعض العلمانيين والليبراليين الديمقراطيين، الذين انساقوا وراء مشاعرهم المخاصمة للمالكي، إلى الحد الذي جعلهم يقفون تلقائيا، بقصد أو بغير قصد، في صف المناكدين للحزب!

لقد جاء بيان الحزب عن اللقاء، واضحاً وصريحاً، فضلاً عن تصريحات صحفية لقادة في الحزب، كانت كافية لتوضيح الصورة أمام الجميع. لكن ما حصل، أن هذه الحقائق تغاضى عنها البعض، وربما لم يطلع عليها، وراح يتساءل: لماذا ذهبوا إلى المالكي؟

بل وجدنا من تعمد قلب الأمور رأسا على عقب، فقرأنا لمن "ضحك" على القول ادعاءً "بأن المالكي يريد بناء دولة مدنية"، رغم أن هذا القول، لم يرد على لسان أحد من أعضاء الحزب!

وذهب آخرون في التدليس، إلى حد التحليل، بأن اللقاء، إعلان غير مباشر عن تحالف مستقبلي بين الشيوعيين وحزب رئيس الوزراء! لست في معرض الرد على تلك الكتابات. فأنا أتفهم جيداً حق المتابعين والمراقبين والمهتمين لأمر الحزب والعملية السياسية في البلاد، أن ينتقدوا أي شيء يرونه مخالفاً لتصوراتهم وقناعاتهم.

لكن في المقابل، أزعم أن ذلك الخطاب النقدي ذو حدين. خاصة، وأن بعض المطبلين له، ربما يستغلونه لمآربهم الخبيثة.

الحزب الشيوعي العراقي مؤسسة حزبية ديمقراطية، لها برنامج، ومواقف سياسية عامة، يقرها المؤتمر العام للحزب، وتسير وفقها قيادة وأعضاء الحزب، الذين يشتركون في وضع ذلك البرنامج، ورسم تلك السياسة. وسيكون من السطحية بمكان، أن ينظر للحزب كما ينظر لمواقف الأفراد، الذين ربما تتغلب عندهم النزعة العاطفية على الواقع الموضوعي. فالمالكي هو رئيس السلطة التنفيذية في البلد، ولقاء الشيوعيين به جاء على هذا الأساس. شأنه في ذلك شأن لقائهم برئيس الجمهورية جلال طالباني، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي. ولعل لقاء حميد مجيد موسى سكرتير الحزب برئيس الإقليم مسعود بارزاني، يوم الأحد الماضي، خير مثال على ما أقول.

كما أن الشيوعيين لا يقبلون لأنفسهم أن يتخذوا مواقف شخصية من هذا الطرف أو ذاك، رغم كل ما جرى أو سيجري. وهم أكبر من أن يضعوا أنفسهم في موضع التقاطع مع قوى سياسية مشتركة في العملية السياسية، وترك الباب مسدوداً أمام التلاقي، لتكريس الاستقطاب السلبي.

ولمن لا يعي حقيقة الواقع، فإنه يصعب في بلد كالعراق، أن يكون هناك حزب – أي حزب – خارج منظومة العلاقات السياسية. وإذا كان خيار المقاطعة مقبولاً عند بعض الأفراد، فإن السياسة تعتبره، في غالب الأحيان، فخاً يجب الحذر من الوقوع فيه.

ولمن يجد في تحركات الشيوعيين غاية لبلوغ السلطة وتحقيق بعض المكاسب، فهو مخطئ، وعليه أن يطلع جيداً، كي يعرف أن هدف الحزب هو تبني مشروع لا يستهدف الوصول إلى السلطة، بقدر ما يستهدف الدفاع عن مصالح الناس وقضايا الوطن العادلة. لأنهم ببساطة أصحاب فكر يستهدف تغيير المجتمع، ويتجاوز كثيرا حدود السلطة.

الشيوعيون يدركون أن النوايا الصادقة لا تكفي لتحقيق الهدف، لكن إذا كانت مع المبادرة والعمل، فستكون كفيلة بتحقيق نجاح مؤكد. رغم أن طريقهم ليس مفروشا بالصعاب فقط، ولكنه مليء بالألغام أيضا.

وربما من الجيد أن نذكر البعض المتناسي، أن لدى الحزب الشيوعي العراقي مواقف معلنة ومنشورة في إعلامه، والأيام القادمة ستثبت إن كان سيتراجع عن شعاراته أم لا.

فاصلة

إنّ النقد البنّاء والهادف من مصلحة الجميع، لكن ما رأيته، كان بعضه أقرب إلى الجعجعة الفارغة. مع احترامي للآراء التي انتقدت، من موقع حرصها على وجهة الحزب السياسية.

وهذا ليس معناه أن الحزب الشيوعي العراقي فوق النقد. فقد كنت (أنا المنتمي إليه) أحد الذين مارسوا النقد في وقته، وسأمارسه لاحقاً، عندما أجد ضرورة لذلك.

لكني أسجل تحفظي على أمرين، أحدهما استخدام النقد سبيلا إلى التجريح والإساءة، والآخر، هو المغالاة في تحليل الحدث، وتحميله أكثر مما ينبغي.

سطوة الميديا

عباس مزهر السلامي

قبل أيام ، في الأول من يوليو/ تموز/2012 وبالتحديد في العاصمة الأوكرانية كييف أسدلت أوروبا الستار على بطولة كأس أممها ، بفوز صريح للإسبان(برباعية نظيفة) على الطليان، فاز أبناء الأمة الإسبانية ، أبناء قرطبة وأشبيلية، وغرناطة، تلك الحواضر الإسلامية التي صال فيها المسلمون وجالوا لثمانية قرون خلت من فترة الإسلام الذهبية !، وخرجوا منها خاسرين بالركلات!

اعلاميون وكاميرات تلفزيونية

نهض الإسبان وكأنهم ينفضون عنهم غبار قرون ثمانية، فمثلما اكتسح (أبناؤنا القدامى) أبناء الأمة الإسبانية، أبناء الأمة الطليانية، على مرأى ومسمع العالم، ليؤكدوا جدارتهم بالفوز، وليصنعوا تاريخاً جديدا بكرة القدم وهم يفوزون بالثلاثية(يورو ٢٠٠٨ ، وموندیال ٢٠١٠، ويورو ٢٠١٢)،اكتسح الإسبان المسيحي من قبل المسلمين الفاتحين ، لتعود رايات الفتح الإسلامي منكّسة، ولتتوقف بذلك والى الأبد حركة الإسلام بأي اتجاه ، وتخفت سطوته ، وتتحول شوكته في ما بعد إلى وخز في الضمير الإسلامي إلى يومنا هذا ،ولتستمر حالة التراجع لتشي بالبؤس والظلام والجوع التي يعيشها مسلمو العرب، ،لتنتعش إسبانيا وأخواتها في المقابل وكأنها خلعت عنها الرداء الإسلامي الذي ما أكسبها سوى التخلف والظلام !!، ولو عدت لأي إسباني اليوم وذكّرتهُ بتلك الفترة، لابتسم ساخراً في وجهك وانفضّ عنك بأدب. لستُ حزيناً على حواضرنا القديمة التي عادت لحضنها الحقيقي، ولا أنا بصدد التشكيك برايات الفتح التي أوصلت الإسلام إلى إسبانيا في الغرب، مارة بالقوقاز قلب أوروبا، حتى عبرت به سور الصين العظيم، ولا أريد الدفاع عن إسبانيا المسيحية ،على حساب العرب بصنفيها العاربة والمستعربة. العرب التي تملكت النفط مصدر الثراء ،النفط الذي كان من المفترض أن تجعل منه مصدر قوتها وتقدمها ووسيلة هناء ، وإسعاد، وتطور علمي لشعوبها، لكن تلك الشعوب المستضعفة الخانعة بإرادتها، لم تجن من النفط سوى المهانة ، ،والمجاعة، والتشرذم ، والحروب، لالكون الغرب هم الأسياد بالفطرة، بل لكون العرب هم الأذلاء –لا بالفطرة – بل بالفعل والممارسة، لكنني حزين على هذا الكم الهائل من القنوات ،والتي لم نحظ بواحدة منها لنشاهد ونمارس حقنا الطبيعي في المشاهدة التي تعودت عليها أنا شخصياً،منذ أن فتحت عيني بوعي المشاهدة على هذه البطولة بنسختها الخامسة عام ١٩٧٦ التي أقيمت في يوغسلافيا (تيتو) الموحدة! والتي فازت بها ألمانيا بشطرها الغربي بركلات الترجيح على حساب التشيك والسلوفاك الموحدين آنذاك تحت اسم تشيكوسلوفاكيا.

حزين أنا، جدُ حزين ومنكسر ، لأن أوروبا وتحت وطأة أزمتها المالية افترشت قاطبة الأرض تحت شاشات عملاقة لتشاهد وتتابع بعشق خرافي فرقها الوطنية وهي تتبارى متناسية بذلك أزمتها الخانقة!!!، بينما الملايين من العراقيين يقبعون في الظلام ، تحت وطأة الحر القاهر ، وتحت شراسة البعوض الذي بدا وخزه كوخز الساسة وقساوتهم . حزين لأني لو عدت للوراء وقلت إن الملايين من العراقيين كانت بقناتين اثنتين (٧و٩) فقط تشاهد المباريات مباشرة وتستمتع بالبرامج والأفلام الهادفة،وتتلذذ بالغناء العذب الرصين، بلا مقابل مادي ، لجرّموني وقالوا لقد صبئ هذا وخرج عن الملّة،

واليوم ونحن تحت سطوة هذه الميديا الموجهة إلينا ، ومادیتها الظالمة، بكل فروعها(صحافة، إذاعة، تلفزيون) وتحديدا هنا التلفزيون أحد فروعها، الذي يعتبر أكثرها خطورة، فالتلفاز هو الوسيلة الرئيسة للسيل المرعب من القنوات الفضائية، التي لا تهدف قطعاً لإمتاعنا، بل تهدف للربح.وجرجرة المشاهد لغاياتها الخفية والمعلنة. ربما لا أبالغ إن قلت جازماً بأن متعة تلفزيون العراق بقناتيه سابقاً ، تفوق متعة قنوات الميديا قاطبة بكل توجهاتها،

لا أسقط اللوم على ذلك الكارتل الإعلامي المادي المسيطر على حجوزات ، وحقوق البث التلفزيوني ، بل أسقط اللوم كله، على كل من تابع أو روّج أو ابتاع مفاتيح شفرات تلك القنوات، أما كان الأولى بالعراقيين أن يعلنوا عن استنكارهم ومقاطعتهم تلك القنوات، ويعبروا ولو بأضعف الإيمان عمن سبب في دمارهم ، وقتل أعزاءهم ، وساهم وتآمر على خراب وتخريب مدنهم،

أما كان الأجدر بالإعلام المادي هذا المتركّز في بلدان النفط والغاز ، أن لا يمارس الدكتاتورية، على الشعوب المقموعة بأيدي سلطاتها المستبدة، ببراجميته المقيته، ويحذو حذو أوروبا التي تسعى لإسعاد أفرادها بشتى الوسائل ،حتى لو كانت تلك الوسائل هي استمالة الشعوب العربية واستنهاضها زوراً لا من أجل حثها على كسب حقوقها في العيش الكريم بثرواتها، بل من أجل الخروج على ثوابتها ، وبث الاحتراب مابين مكوناتها،وإشاعة روح العدائية للوطن، على اعتبار أن أوطاننا لم تكن جديرة بنا ،وإلا ماكانت لتلفظنا للمنافي البعيدة!.

وسؤالي هل يُعقَل أن يسعى الغرب لتوعية العرب؟

لا قطعاً فكل ما يهدف له الغرب هو أن يبقى العربي في حالة احتراب مع ابن جلدته ، يبقى على غفوته، ويتماهى مع طقوسه،ويقاتل نيابة عن أسياده، وأن يكون التشظي والتقسيم والفيدراليات ، والكانتونات هي الثمار الجديدة لرياح الربيع العربي، فليرحم الله قتلى العرب، وليصبّر المعوز منهم ، ويشبع الجائع ،ويكسي العريان، وهنيئا للميديا العربية المتجبرة وهي تنتصر (بالعشق الممنوع) على شعوبها الذليلة الخانعة.